

## بدائل

## «الضنية» المكثفة ذاتياً: تزرع وتأكك وتصدر

## خبز وهلم

## الاقتصاد المعولم

## رامح زربق

يقع العالم واقتصاده تحت هيمنة البلدان القوية والغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. أحد الأساليب التي تبسط فيها هذه الدول سيطرتها على العالم هي من خلال استنساخ نظامها الاقتصادي في البلدان الضعيفة وفرضه عليها بالقوة إذا احتاج الأمر. وبذلك، تصبح هذه البلدان مرتبطة بنظام عالمي متشعب لا طاقة لها على التحكم به، يتسلل إلى كل بيت ويحدد نمط حياة المواطنين. ولأن هذه المنظومة مبنية على مبادئ الرأسمالية العابرة للقارات، نطلق عليها أحياناً اسم «الاقتصاد المعولم»، التي هي جزء لا يتجزأ من آلية القوة والسيطرة، لذلك، يجب عدّها نوعاً من الاحتلال الخسيس والمجدي جداً للبلدان الغنية؛ لأنه يتيح لها إمكان سلب موارد البلدان الفقيرة والضعيفة وفتح أسواق هذه البلدان لمنتجاتها وخنق قطاعاتها الإنتاجية من دون أن تحرك بارجة واحدة أو جندياً واحداً. فنجدها اليوم يرتدون البرزات الرسمية وينتمون إلى منظمات مالية عالمية على نمط البنك الدولي وصندوق النفط الدولي، ولديهم عمالوهم في البلدان الفقيرة، وهي الطبقة الحاكمة فعلياً، حتى لو لم تكن في الحكم، فهي تسيطر على الخيارات الاقتصادية وعلى المصارف والإعلام والوكالات الحصرية وشركات المقاولات والقطاعات الخدمية وغيرها. وتستطيع هذه الطبقة كذلك دفع أجندتها وشرعنة الاحتلال الاقتصادي والتبعية من خلال إبرام القوانين والسياسات الملائمة في الوزارات ومجالس النواب الواقعة تحت نفوذها المالي والسياسي. لهذا السبب، لن نتجج ثورة ولا حتى فورة عربية واحدة إن لم نعالج هذا الواقع. وهذا أمر لم نعد نستطيع تأجيله، وتكمن أهميته في أنه سيفتح من جديد ملف التكامل الاقتصادي والسياسي العربي، وهذا ما لا يريده لنا المحتل وأعدائه.

تحافظ منطقة الضنية على «صيتها» منطقة زراعية بامتياز منذ سبعينيات القرن الماضي. غير أن هذا الصيت طرأت عليه بعض التغييرات، لا سيما تراجع اليد العاملة المحلية وتبدل بعض أنواع الزراعات هناك

## عبد الكافي الصمد

الفرق شاسع بين هواء الضنية وهواء المدينة. لا يمكن أن يكون ثمة قاسم مشترك بين الاثنين: بين «هوا الضنية» وبين حر مدن الإسمنت القاتل على الساحل، أي عابر سبيل قد يكتشف هذا الفارق، لحظة وصوله إلى حاجز الجيش اللبناني عند مفرق بلدة عشاش في قضاء زغرتا، متجهاً صعوذاً صوب الضنية. هناك، سيشعر حتماً بنفحة باردة خفيفة تنقله إلى جرد الشمال، وهي التي لا تشبه أبداً الطقس الحار والرطوبة التي حملها معه من الساحل.

ليس الطقس المعتدل وحده ما ينبئه الزائر إلى أنه عند «بوابة الضنية»، فاللافتة الحديدية الضخمة التي وضعها اتحاد البلديات، بعد حاجز الجيش بمسافة قليلة، والتي تحمل

## خيارات سهولنا

لم يبق في الضنية إلا قلة قليلة من اليد العاملة المحلية. هجرها الكثيرون إلى مناطق الساحل، تاركين حقولهم لـ«الأجانب». مع ذلك، تبقى كروم الضنية المورد الأساس لحوالي 42% من العائلات.



عبارة «الضنية الخضراء ترحب بكم»، هي ما يلفت النظر أيضاً. عبارة تتوضح أكثر برؤية بسطات باعة الخضار والفواكه التي تنتشر على جانبي الطريق الرئيسية التي تربط الضنية بطرابلس. هذه الصورة تعكس واقعاً اقتصادياً - اجتماعياً عن قرى وبلدات الضنية الثماني والثلاثين، والتي يشكل القطاع الزراعي أحد أبرز موارد سكانها، خصوصاً خلال فصل الصيف، حيث تتحول إلى ما يشبه خلية نحل.

ما تشهده الضنية اليوم، وإن كان لافتاً، ليس جديداً. ففي سبعينيات القرن الماضي، كانت الزراعة المورد الأساس لغالبية أهالي الضنية، بحسب المزارع محمد كنج من بلدة بقاعصفرين. غير أنه في فترة من الفترات، طرأ تطور لافت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأهالي المنطقة تمثل في الهجرة إلى الخارج مع بداية الحرب الأهلية، وميل كثيرين إلى التجارة والأعمال والمهنة الحرة والوظائف في سنوات لاحقة. إلا أن كل ذلك لم يمنع أهالي الضنية الذين بقوا من المحافظة على منطقتهم «منطقة ذات طابع زراعي بامتياز، وإن هجرها الكثيرون واتسعت فيها الرقعة العمرانية»، يقول رئيس مصلحة الزراعة في الشمال معن جمال، ابن بلدة بخعون كبرى بلدات الضنية. يفضل جمال الواقع بالأرقام، فيشير إلى أن «ما بين 39 و42% من أهالي الضنية يعتاشون من الزراعة أو يستفيدون منها، وأن هذه النسبة تتفاوت بين بلدة وأخرى، إلا أنها ترتفع قليلاً في جرد المنطقة التي توسعت فيها رقعة الأراضي الزراعية».

ولئن حافظت الضنية إلى حد ما على «صيتها» منطقة زراعية، فقد طرأت تغييرات عدة على هذا الواقع، أهمها «تراجع اليد العاملة المحلية في الزراعة في المنطقة، الأمر الذي يدفع كبار المزارعين إلى الاستعانة بعمال أجانب عندما «يهجم» الموسم (ولهذا السبب، يتكاثر عدد العمال السوريين في الضنية صيفاً)، وتراجع مساحة الأراضي المزروعة بالتفاح والإجاص لمصلحة اللوزيات

من دراق ومشمش وخوخ وغيره، فضلاً عن تقدم زراعة الخضار على ما عداها كما هي الحال في جرد النجاص ومربين»، يتابع جمال.

الدافع إلى استبدال أنواع معينة من الزراعات بأخرى هو «التنوع في الأصناف، وعدم حصرها بصنف واحد»، يضيف جمال. أما السبب؟ يجيب المزارع أحمد طالب في جرد النجاص: «إذا ضرب أحدهم بصنف معين، يعوِّض بالصنف الآخر».

في الجرد المذكور، تعمل أكثر من 500 عائلة صيفاً في أراضيها الزراعية التي عملوا على استصلاحها بأيديهم. وتعتمد في ري مزارعها على مياه البرك الترابية التي يجزونها بقساطل تمتد عدة كيلومترات من ثلاجات القرنة السوداء. في الجرد، تتوزع أنواع الزراعات بين أشجار الفاكهة كالتفاح والإجاص، والخضار كاللوبيا والخيار والبندورة والخس والبصل وغيرها. أما تصريف المحصول فينقسم قسمين: تصريف محلي وآخر خارجي، حيث يودع المحصول في مشاغل التوضيب تمهيداً لتصديره إلى الخارج.

ولا تقتصر هذه «الاستراتيجية» الزراعية على هذين النوعين فقط، إذ إن بعض أهل الضنية يبيع قسماً كبيراً من منتجاته الزراعية داخل المنطقة، من غير أن يضطروا إلى نقلها إلى سوق الخضار الرئيسي في طرابلس أو إلى بيروت، وذلك من خلال «نشرهم» بسطات الخضار والفواكه على طول الطريق الرئيسية، وتحديد أيام الجمعة والسبت والأحد من كل أسبوع. والأمثلة كثيرة على هذا النوع من التصريف. أحمد شوك، من بلدة بقرصونا في جرد الضنية، أحد هؤلاء البائعين الجوالين، يشير إلى أن «أكثر من ثلاثة أرباع الموسم أبيع هنا في الضنية للمصطافين، تحديداً الخيار والبندورة واللوبيا فضلاً عن الفواكه»، لافتاً إلى أن ذلك «يوفر على أجرة نقل البضائع والقومسيون للتاجر، ويخليني إربح كم ليرة زيادة حتى إتمون للشطوبة وإدفع رسوم تسجيل أولادي في المدارس».

## مواسم

## أم حسين: «أطيب» مشمش في الضنية

تشتهر قرى الضنية وبلداتها بزراعة أربعة أنواع من أشجار فاكهة المشمش هي: اللوزي والعجمي وأم أحمد وأم حسين، والتي تنتشر على نطاق واسع في المنطقتين الساحلية والوسطى. لكن، ثمة امتياز لنوع على آخر، غير أن الشهرة المطلقة لـ«أم حسين»، حيث تشهد زراعته إقبالاً كثيفاً من المزارعين في البلدات والقرى التي يراوح ارتفاعها بين 400 متر و700 متر. ويعود اهتمام أهالي هذه البلدات والقرى، وخصوصاً بخعون وحقل العزيمة وحرف سياد وعزقي وكفرحبو وكفرشلان ومراح السراج وطاران وبطرمان دون غيرها بهذا النوع، إلى أن هذا النوع من المشمش (أم حسين) يمتاز بطيب طعمه وحلاوته وشكله المميز «خد أصفر وخد أحمر، وكل حبة أكبر من البيضة»، يقول أحد المزارعين.

ويضاف إلى تلك المميزات أسعاره المقبولة في السوق المحلية أو في أسواق الدول الخارجية التي يصدر إليها، إذ يراوح سعر الكيلو الواحد بين ألف و3 آلاف ليرة.

وما يجعل تلك البلدات والمناطق تحتل الصدارة في زراعة هذا النوع، هو «فشل» زراعته في بعض المناطق، إذ باءت محاولات زرعه في المناطق الجردية أو الساحلية بالفشل. ويرد



المزارعون أسباب هذا الفشل إلى تأثيرات التربة والمناخ على إنتاج أي صنف زراعي، بمعنى «ملاءمة هذه العوامل أو عدم ملاءمتها». وبسبب عدم ملاءمة التربة لهذا النوع، تأتي النوعية مختلفة كثيراً في المنطقتين الجردية والساحلية عما هي في المنطقة الوسطى.

وبعيداً عن النوعية، ينهي المزارعون قطف موسمه منتصف الشهر الجاري، على أن يؤصب في أقفاص بلاستيكية أو أخرى مصنوعة من الفلين، تمهيداً لإنزاله إلى السوق المحلية أو تصديره إلى الخارج، بعدما أصبح هذا النوع من الفاكهة «ماركة مسجلة» ومعروفاً كما هو «البطيخ العدلوني». وبموازاة ذلك، يهدي بعض المزارعين كميات من مشمش أم حسين إلى أصدقائهم ومعارفهم في أكثر من منطقة لبنانية، حيث

باتت هذه الهدية تقليداً سنوياً، إلى درجة أن بعض الأشخاص يُذكرون أصدقاءهم في الضنية بحصنهم من مشمش «أم حسين» في كل موسم!

وعلى صعيد آخر، يستفيد بعض المزارعين والأهالي في المنطقة من المشمش على طريقتهم، فيصنعون منه «المربى» بعد غليه بالماء والسكر، وهو ما يسمى «النقوع». غير أن هذه العادات الغذائية تشهد تراجعاً منذ سنوات، خصوصاً بين الجيل الجديد، لدرجة أن عدد العائلات التي تهتم بصنع «النقوع» باتت من القلة قليلة، إما لأن الأهالي هناك باتوا يشترونه «جاهزاً» من المحال التجارية، كما هي الحال اليوم، أو أنهم استغنوا عنه نهائياً. وهو الاحتمال الأكبر.

عبد الكافي...